

Distr.: General  
4 June 2018  
Arabic  
Original: English



## رسالة مؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة

أتشرف بأن أحيل إليكم طيه البيان (انظر المرفق) الذي كان يعترم وفد بلدي في الأصل الإدلاء به، بوصفه رئيس مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي، في جلسة مجلس الأمن بشأن "الحالة في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين" التي عقدت اليوم.

ومن المؤسف جدا أنه لم يُستجب لطلبنا بأن نُدرج في قائمة المتكلمين، وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن، بسبب اعتراض أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن على ذلك. ومنعُ دولة عضو من الإعراب عن موقفها إزاء قضية هامة في منطقتها يتعارضُ مع ميثاق الأمم المتحدة روحا ونصًا.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) فريدون ه. سينييرلي أوغلو  
الممثل الدائم



مرفق الرسالة المؤرخة ١ حزيران/يونيه ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من  
 الممثل الدائم لتركيا لدى الأمم المتحدة  
 بيان جمهورية تركيا في جلسة مجلس الأمن بشأن "الحالة في الشرق الأوسط،  
 بما في ذلك قضية فلسطين"

نجتمع هنا اليوم مرة أخرى للحديث عما يعانيه الفلسطينيون من ظلم وبؤس منذ عقود.  
 فإضافة إلى استمرار الاحتلال غير المشروع، يواجه الفلسطينيون الآن مساع مغرضة هدفها النيل  
 من المعايير الراسخة لإحلال السلام الدائم.  
 أما الأسوأ، فأنهم يناضلون من أجل حقهم في الحياة: وهو الحق الأساسي الأول بين جميع  
 حقوق الإنسان.

إن ما شهدناه في الأسابيع القليلة الماضية هو تجاهل تام لكل القيم التي تعهدنا بأن ندعمها منذ  
 إنشاء الأمم المتحدة، ويُشكّل انتهاكا جليًا للقانون الدولي.  
 وعلينا أن نتذكر ما حدث. فالإدارة الأمريكية قرّرت وضع القرار الذي اتخذته في ٦ كانون  
 الأول/ديسمبر ٢٠١٧ موضع النفاذ مُتجاهلةً نداءات الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي ومُخالفةً  
 القانون الدولي.

وقد أثر الشعب الفلسطيني مناهضة هذا التصرف غير المسؤول مناهضةً سلميةً. وكان ردّ فعل  
 إسرائيل هو استهدافها وقتلها عنوة ٦٢ فلسطينياً، منهم أطفال، في ١٤ أيار/مايو في غزة، دون أن تلق  
 عقاباً. ولم تف مرة أخرى بالتزاماتها بموجب القانون الدولي. ورفضت تحمّل ما يقع عليها من مسؤوليات  
 بوصفها السلطة القائمة بالاحتلال، ولا سيما فيما يخصّ حماية المدنيين.

وقد قُتل ما مجموعه ١١٨ فلسطينياً، منهم ١٥ طفلاً، وأصيب الآلاف منذ بدء مسيرة العودة  
 الكبرى. وهذه ليست مجرد أرقام، فهؤلاء كائنات بشرية.

واستهداف المدنيين ليس له أي عذر أو مبرر على الإطلاق. فالقانون الدولي ينصّ على أنه  
 يتعيّن عدم مهاجمة المدنيين أو إلحاق الأذى بهم حتى في وقت الحرب. وما من دولة فوق القانون.

ودعت تركيا، بصفتها رئيس مؤتمر قمة منظمة التعاون الإسلامي، إلى عقد مؤتمر قمة استثنائي  
 في إسطنبول يوم الجمعة ١٨ أيار/مايو للتعبير عن ردّ الفعل الجماعي لهذه المنظمة إزاء المستجدات  
 الأخيرة. وعلى نحو ما ينصّ عليه البيان الختامي الصادر عن مؤتمر القمة هذا، سنواصل دعم أخواتنا  
 الفلسطينيات وإخواننا الفلسطينيين بأي طريقة في وسعنا لتلبية طلبهم الحماية وكفالة المساءلة.

وقد أقدمت الكويت، بدعم تام من منظمة التعاون الإسلامي، على مبادرة هامة فأعدت قراراً  
 هدفه إخماد الصمت المشين لهذا المجلس إزاء الخسائر في الأرواح البشرية.

وللأسف، استخدمت الولايات المتحدة اليوم حق النقض لعرقلة اتخاذ قرار بشأن حماية المدنيين  
 يدعُو إلى الاحترام التام للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ويُدين جميع أعمال  
 العنف ضد المدنيين.

وبذلك أخفق المجلس مرة أخرى في تحمّل مسؤوليته عن صون السلم والأمن الدوليين. ولقد بات من الصعب جدا إقناع المجتمع الدولي بمصداقية مجلس الأمن وجدواه.

لنواجه الحقيقة: فنظام القيم والمبادئ الدولي الذي وضعناه سويا تعترض عمله عيوبٌ خطيرة ويتلقى ضرباتٌ شديدة. ومن واجبنا جميعا أن نقف في وجه ذلك. فعلىنا أن نبرهن أن الغلبة هي للحس السليم واحترام القانون الدولي. ولا بدّ من تقويم النظام. وسنواصل إبداء رفضنا الشديد للظلم. فلن نتعوّد عليه. ولن نستسلم.

---